

175 ألف دينار أرباح «الأعمال» من بيع عقار

مقابل أرباح بنحو 1.686 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2017. وأنهى سهم «مدينة الأعمال» الجلسة بالبورصة متراجعا 0.42% عند سعر 47.2 فلساً، وذلك بتداول 35.01 ألف سهم بقيمة 1.64 ألف دينار.

دولار). وأوضحت الشركة في البيان، أن الربح الناتج من البيع سيظهر أثره في البيانات المالية المرحلية للربع الأول من عام 2019. وكانت أرباح الشركة تراجعت 9% في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، لتصل إلى 1.535 مليون دينار؛

أعلنت شركة مدينة الأعمال عن تحقيق أرباح بقيمة 175 ألف دينار (578.5 ألف دولار)، من بيع عقار محلي استثماري في الكويت. وقالت الشركة في بيان للبورصة أمس الخميس، إن العقار تم بيعه بمبلغ قدره 2 مليون دينار (6.6 مليون

«العمومية» أوصت بتوزيع 8 بالمئة نقداً و5 بالمئة منحة

«بوبيان» يحقق 56.1 مليون دينار أرباحاً صافية

إلى جانب جائزة أخرى كأفضل بنك ابداعي في هذا المجال. كما فاز البنك بجائزة أفضل بنك إسلامي في الكويت من مؤسسة بانكر العالمية إلى جانب العديد من الجوائز الأخرى ومنها جائزة الأفضل في الكويت في خدمة العملاء من مؤسسة سيرفس هيريو.

سبق الإبداع والابتكار

ونوه الماجد إلى أن العام الحالي شهد طرح العديد من الخدمات والمنتجات التي كان لبنك بوبيان السبق في طرحها وهو استمراراً لترقيته على عرش الأول في الكويت سعياً منه لتميز عملاءه ومنحهم تجارب مصرفية فريدة. ومن أبرز هذه الخدمات كمثل «خدمة مساعد» التي تمكن العملاء من التعامل بصورة دائمة مع حساباتهم من خلال خدمة مميزة إلى جانب «خدمة المراجعة الرقمية» التي تنهي إجراءات الحصول على تمويل من خلال الهواتف الذكية أو الموقع الإلكتروني. كما أصبح بإمكان عملاء بوبيان لأول مرة في الكويت تقديم طلب للحصول على بطاقة ائتمانية في أي وقت من خلال الخدمة المصرفية عبر الإنترنت وذلك باستخدام التوقيع الإلكتروني المصادق لدى الهيئة العامة للمعلومات المدنية PACI.

وتطرق الماجد إلى التعاون مع القطاع الحكومي حيث وقع البنك بروتوكول تعاون مشترك مع بنك الائتمان الكويتي بهدف تفعيل وطرح مجموعة من الخدمات الإلكترونية الجديدة والتي من شأنها تسهيل المعاملات المصرفية للعملاء البنك المتعاملين مع بنك الائتمان الكويتي. وأضاف «قمنا في العام الماضي بإطلاق إدارة خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تمنح أصحاب هذه المشاريع العديد من الخدمات والمنتجات المصممة للمساعدة في تطوير ونمو مشاريعهم».

الموارد البشرية

وقال الماجد إن بوبيان أنهى العام الماضي بسجل حافل بالأنشطة والمبادرات والغالبات

المقاولات المصنفة لدى لجنة المناقصات. ويأتي هذا من ضمن سياسة البنك التمولية التي تقوم على أساس اختيار المشروعات الحيوية والمؤثرة والتي تحقق عوائد مميزة سواء من الناحية المالية أو الناحية التنموية وتساهم في تحريك عجلة التنمية بصورة حقيقية.

كما نجح بنك بوبيان في العام الماضي بالدخول في صفقات تمويل عديدة على المستوى المحلي والإقليمي بلغت قيمتها أكثر من 700 مليون دولار أمريكي وذلك من خلال تمويل بعض المؤسسات المالية المرموقة بالإضافة إلى الدخل في صفقات تمويل مشاريع استثمارية ضخمة.

التفوق التكنولوجي

من ناحية أخرى قال الماجد إن البنك وبعد وصوله إلى الفرع 42 سوف يستمر في افتتاح المزيد من الفروع مؤكداً أنه «في موازاة توسعنا الجغرافي محلياً لتكون الأقرب إلى عملائنا فإننا مستمرين في الاستثمار في الخدمات والمنتجات المصرفية الإلكترونية التي وضعتنا في مقدمة البنوك المحلية لنلبي مختلف متطلبات عملائنا».

وكان بوبيان قد أكد مرة أخرى تفوقه ومركزه المتقدم في مجال التكنولوجيا المصرفية في الكويت والشرق الأوسط بحصوله على 4 جوائز من مؤسسة غلوبل فاينانس العالمية مؤخرا وهي جائزة أفضل بنك إسلامي في العالم في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية (الرقمية) DIGITAK BANK وجائزة الأفضل على مستوى الشرق الأوسط وجائزة الأفضل على مستوى الكويت في نفس المجال

دينار كويتي بنسبة نمو قدرها 9% كما ارتفعت الإيرادات التشغيلية لتصل إلى 140 مليون دينار كويتي بنسبة نمو قدرها 11% بالإضافة إلى زيادة وائاح العملاء إلى 3.7 مليار دينار كويتي بنمو نسبته 9%.

وأضاف أن إجمالي قيمة حقوق الملكية في البنك ارتفع حتى نهاية 2018 ليصل إلى 408 مليون دينار كويتي مقارنة مع 375 مليون دينار كويتي في عام 2017 إلى جانب ارتفاع محفظة التمويل إلى 3.3 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 13% إلى جانب الارتفاع المتواصل لقاعدة عملاء البنك.

وقال الماجد إن الحصة السوقية من التمويل بصفة عامة ارتفعت إلى حوالي 8.6% حالياً بينما ارتفعت حصة بنك بوبيان من تمويل الأفراد تحديداً إلى ما يقارب 12% إلى جانب تحقيق معدلات نمو متميزة في المحفظة الائتمانية للشركات وصلت إلى 14% عن طريق جذب العديد من الشركات التشغيلية المعروفة بملاءتها المالية والاقتصادية وذلك مع المتكاتف الشديد بأعلى معايير الجودة الائتمانية ودراسة وتنويع المخاطر.

السوق المحلي

وأكد الماجد أن البنك سيستمر في التركيز على السوق المحلي حيث لا تزال هناك العديد من الفرص للنمو منها التي حصلوا عليها في ديسمبر التنفيذي على موافقة بنك الكويت المركزي على زيادة رأس ماله بنسبة 15.75% وذلك بإصدار أسهم جديدة يتم طرحها للاكتتاب العام. علماً أن علاوة الإصدار سوف تكون قيمتها 250 فلس كويتي لكل سهم تضاف إلى القيمة الاسمية للسهم والبالغة 100 فلس كويتي.

المشروعات الكبرى

وخلال العام الماضي ساهم بنك بوبيان في تمويل عدد من المشاريع الحيوية في الكويت بلغت قيمتها أكثر من 250 مليون دينار كويتي وتوزعت على قطاعات التربيّة، الصحة، الطرق والجبسور بالإضافة إلى قطاع الإنشاءات إلى جانب تمويل مشاريع عدد كبير من شركات

أعلن بنك بوبيان عن تحقيقه أرباحاً صافية بنهاية عام 2018 بلغت 56.1 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 18% عن العام الماضي وبربحية سهم 21.37 فلس مقارنة مع 17.81 فلس لتستمر بذلك وتيرة نمو البريحة ومختلف مؤشرات البنك المالية منذ عام 2010 مع التوصية للجمعية العمومية بتوزيع 8% توزيعات نقدية (8 فلس للسهم) وأسهم منحة 5%.

وهنا رئيس مجلس الإدارة محمود الفليج جمع مساهمي وعملاء وموظفي البنك بهذه النتائج المميزة لعام آخر من الإنجازات يضاف إلى سلسلة الاعوام الاخيرة المميّزة في مسيرة البنك الشاب الذي تمكن خلال وقت قياسي من الاستحواذ على حصص سوقية في مختلف القطاعات.

وأوضح الفليج «كان العام 2018 مميّزا بكل المقاييس ليكث بوبيان سواء على مستوى البريحة او نمو مؤشر اتنا المالية بوتيرة جيدة تدل على نجاح الاستراتيجية التي نتبعها وما يرافقتها من خطط وسياسات لتأكيد تواجدا في السوق الكويتي».

وقال الفليج «نامل ونحن مع بداية عام جديد ان نستمر بنفس وتيرة النمو التي تحققت في السنوات الاخيرة وأن نحقق طموحات عملائنا ومساهميننا «شيراً في الوقت نفسه إلى ان توزيع العام 2018 للارباح للمساهمين يعتبر الأعلى منذ تأسيس البنك في عام 2004 وهو ما يؤكد النجاحات التي حققها البنك».

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك عادل عبدالوهاب الماجد انه على الرغم من التحديات التي تتعلق بالمنافسة فإننا نجحنا بفضل من الله ثم بفضل مواردنا البشرية من تحقيق اهدافنا في الاستحواذ على حصص سوقية في مختلف القطاعات سواء في خدمات الأفراد والشركات.

وأكد ان ذلك يدل على مدى الثقة التي باتت البنوك يتمتع بها في مختلف الأسواق سواء على مستوى المساهمين أو العملاء وهو ما انعكس إيجابياً على ارتفاع جميع مؤشرات البنك المالية.

إبرز المؤشرات

وأشار الماجد إلى أن جميع مؤشرات البنك الرئيسية شهدت نموا ملحوظا في عام 2018 حيث ارتفع إجمالي الأصول إلى 4.3 مليار

وأضاف أن أهم هذه العوامل كانت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مما أثار التخوف من تباطؤ النمو التجاري للصين إضافة إلى قرار الولايات المتحدة بشأن فرض عقوبات على طهران وقطع الإمدادات الإيرانية للنفط لأسواق آسيا وأوروبا.

وأوضح أن منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ضخت المزيد من النفط في الأسواق احترازيًا كي لا يحدث نقص في السوق «لكن استثناء الولايات المتحدة ثمانى دول بالاستمرار في شراء النفط الإيراني تسبب في زيادة المخزون العالمي للنفط بعد أن كان العرض والطلب بلغا مرحلة التوازن». وذكر بيهباني أن هذا الاستثناء كان سبباً في تراجع سعر خام برنت بنسبة 38 في المئة إضافة إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الصخري الأمريكي بنحو 800 ألف برميل يوميا إلى أن بلغ إنتاج الولايات المتحدة 11.7

وخلصت كميات تداولات المؤشر 151.1 مليون سهم تمت من خلال 5913 صفقة نقدية بقيمة 31.17 مليار دينار كويتي (نحو 102.8 مليون دولار أمريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 4ر11 نقطة ليصل إلى مستوى 4794.8 نقطة

وبلغت كميات تداولات المؤشر 151.1 مليون سهم تمت من خلال 5913 صفقة نقدية بقيمة 31.17 مليار دينار كويتي (نحو 102.8 مليون دولار أمريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 4ر11 نقطة ليصل إلى مستوى 4794.8 نقطة



عادل الماجد



محمود الفليج

◆ الفليج: نمو مؤشراتنا المالية يؤكد نجاح استراتيجيتنا في السوق المحلي الماجد: نجاح في رفع حصصنا السوقية وتفوق في طرح خدمات ومنتجات جديدة

الاجتماعية. وقام البنك خلال العام الماضي برعاية المشاركة في تنظيم أكثر من 150 حدث على مستوى الكويت استهدفت مختلف الشرائح والقطاعات في المجتمع الكويتي. وقال الماجد إن بوبيان يولي اهتماماً خاصاً بموارده البشرية في إطار عمله كبنك متطور وحديث يواكب التطورات العالمية والإقليمية من خلال إدارته الشابة، ضارباً المثال بمجموعة الخدمات المصرفية الشخصية، والتي يشكل الشباب غالبيتها مشيراً إلى تميز البنك بإعطاء الشباب دوراً قيادياً مميزاً مما ساهم في حصول البنك على جائزة «إحلال وتوطين العمالة الوطنية على مستوى الكويت» والتي تمنح سنوياً لأفضل مؤسسة في دول مجلس التعاون الخليجي من قبل مجلس وزراء العمل.

الاجتماعية المميزة مؤكداً إرادته للمسؤولية الاجتماعية في الكويت سواء من حيث الكم او النوعية في اختيار اهدافه التي يهدف من خلالها إلى تأكيد مدى اهمية المشاركة المجتمعية للقطاع الخاص في بناء المجتمع الكويتي. وأضاف «نسعى إلى خلق نموذج إيجابي في مجال المسؤولية الاجتماعية خارج الإطار التقليدي المتعارف عليه سواء من حيث نوعية المبادرات التي تقوم بها أو الشرائح التي تستهدفها سواء داخل الكويت أو خارجها». وأوضح الماجد «لا تقتصر المسؤولية الاجتماعية وتنفيذ برامجها على إدارة واحدة بل تعتبر كل ادارات وفروع البنك مسؤولون اجتماعياً ومشاركون رئيسيون في بناء المجتمع لذا فإن موظفينا شريك رئيسي في خدمة المجتمع ونحتمل لذلك جميعاً المسؤولية

السهم يتفاعل مع النتائج ويرتفع لأعلى مستوياته في 9 سنوات 370.7 مليون دينار أرباح «الوطني» الصافية في 2018



أعلن بنك الكويت الوطني تحقيقه 370,7 مليون دينار كويتي (نحو 1ر2 مليار دولار أمريكي) أرباحاً صافية عليه خلال العام المالي 2018 بارتفاع قدره 15 في المئة مقارنة بارتفاع عام 2017 وبربحية للسهم بلغت 58 فلساً.

وعزا (الوطني) في إفصاح منشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أمس الخميس هذه الزيادة إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد وإيرادات التمويل الإسلامي وارتفاع صافي الأرباح والعمولات وزيادة صافي أرباح التعامل بالعملة الاجنبية. وأوضح أن مجلس الإدارة أوصى بتوزيع أرباح نقدية عن عام 2018 بواقع 35 في المئة نقداً و 5 في المئة أسهم منحة مجانية مبيناً أنه دعا الجمعية العمومية للانعقاد في 9 مارس المقبل لمناقشة هذه التوصيات.

وتفاعل سهم بنك الكويت الوطني مع النتائج السنوية التي أعلنها البنك والتي أظهرت تحقيق أرباح فاقت التوقعات. وصعد سهم البنك 0.45%، صعوداً إلى سعر 884 فلساً رابحاً 4 فلوس، دفعت السهم لبلوغ أعلى مستوياته خلال 9 سنوات.

وساهم صعود السهم في ارتفاع مؤشر قطاع البنوك بواقع 0.2%، ليحتل المرتبة الرابعة بين أعلى ارتفاعات قطاعات البورصة. وبلغ حجم تداولات السهم في تلك الأثناء 4.34 مليون سهم، جاءت بتنفيذ 272 صفقة، حققت أكبر سيولة في السوق بواقع 3.83 مليون دينار. وقال المحلل المالي، محمد صديقي، إن

أوضح أن الزيادة في الطلب العالمي ستخفف إلى 1.1 مليون برميل يوميا بهباني: النفط الكويتي سيكون في أفضل حالاته خلال 2014



وقال «في تصوري أن العام الحالي سيشهد تقلبات عنيفة في أسعار النفط نتيجة عدم استقرار العوامل الجيوسياسية المتداخلة وبضخ العوامل الأخرى ومنها عامل المضاربة في فائض مخزونات النفط غير المسجلة في العقود العاجلة والآجلة». ولفت إلى أن هناك عوامل من الممكن أن تؤثر على أسعار النفط بشكل كبير خلال الفترة المقبلة أهمها نتائج المفاوضات التجارية القائمة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى مدى فعالية الالتزام بقرار (أوبك) في خفض الإنتاج 1ر2 مليون برميل يوميا كتجأها في القرار الأول عام 2016. وعن معدل سعر برميل النفط خلال الفترة المقبلة توقع أن يبلغ سعر برميل نفط خام برنت مستوى 72 دولاراً خلال العام الحالي.

1 مليون برميل يوميا مما تسبب في زيادة الفارق بين خام برنت وخام تكساس ليتجاوز 10 دولارات. ولفت إلى أن العوامل المذكورة تسببت في أخذ أسعار النفط منحى انخفاض وصل إلى 20 في المئة خلال العام الماضي كان أكبرها في أكتوبر الماضي إذ إنخفض سعر خام برنت 38 في المئة من 86 دولاراً للبرميل إلى أقل من 60 دولاراً. وأوضح أن توقعات المؤسسات الاقتصادية العالمية تشير إلى أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العام الجاري ستنخفض إلى نحو 1ر1 مليون برميل يوميا بعد أن كان متوقفاً أن تكون نحو 4ر1 مليون برميل يوميا. وأشار بيهباني إلى أن هناك عوامل أخرى أثرت على أسعار النفط ومنها الزيادة في الإنتاج من خارج (أوبك) والتي بلغت نحو 2ر4 مليون برميل يوميا.

رأى المحلل النفطى الكويتي الدكتور عبدالسميع بيهباني أن النفط الكويتي سيكون في أفضل حالاته خلال العام الحالي ولأسيما أن لدى البلاد تنوعاً في النفط.

وقال بيهباني في لقاء مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الخميس إن أنواع النفط الموجودة لدى الكويت تتضمن النفط الثقيل ومزيج المتوسط والخفيف وهو ما سيبعث مؤسسة البترول الكويتية مساحة أكبر لتسويقها في الأسواق الآسيوية.

وتوقع أن يكون مزيج النفط المتوسط الأكبر لناحية المبيعات خلال العام الحالي نتيجة التقلبات السعرية العالمية لأسعار النفط مبيناً أن أسعار النفط خلال العام الماضي تأثرت بعوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة وقد يستمر تأثيرها حتى نهاية هذا العام.

وأضاف أن أهم هذه العوامل كانت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية مما أثار التخوف من تباطؤ النمو التجاري للصين إضافة إلى قرار الولايات المتحدة بشأن فرض عقوبات على طهران وقطع الإمدادات الإيرانية للنفط لأسواق آسيا وأوروبا.

وأوضح أن منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ضخت المزيد من النفط في الأسواق احترازيًا كي لا يحدث نقص في السوق «لكن استثناء الولايات المتحدة ثمانى دول بالاستمرار في شراء النفط الإيراني تسبب في زيادة المخزون العالمي للنفط بعد أن كان العرض والطلب بلغا مرحلة التوازن». وذكر بيهباني أن هذا الاستثناء كان سبباً في تراجع سعر خام برنت بنسبة 38 في المئة إضافة إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج النفط الصخري الأمريكي بنحو 800 ألف برميل يوميا إلى أن بلغ إنتاج الولايات المتحدة 11.7

وخلصت كميات تداولات المؤشر 151.1 مليون سهم تمت من خلال 5913 صفقة نقدية بقيمة 31.17 مليار دينار كويتي (نحو 102.8 مليون دولار أمريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 4ر11 نقطة ليصل إلى مستوى 4794.8 نقطة



جانب من تداولات البورصة

البورصة تواصل الارتفاع للأسبوع الثالث على التوالي

(بيت الاستثمار الخليجي) حول تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الاسهم فضلا عن إعلان بنك برنان عن موعد الاجتماع الأول لهيئة حملة سندات البنك البالغ قيمتها 100 مليون دينار (نحو 330 مليون دولار). وشهدت الجلسة إفصاحا من شركة (مدينة الأعمال الكويتية العقارية) بشأن بيع عقار وإعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لحساب وزارة العدل.

و(واق) و(بيوبيان دق) و(الهلال) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (خليج ب) و(بترو جلف) و(أهلي متحد) و(وطني) و(مشاعر) الأكثر تداولاً أما الأكثر انخفاضا فكانت (أولى تكافل) و(ياكو) و(تحصيلات) و(وطنية دق) و(مينتا). وتابع المتعاملون إعلانا عن تعامل شخص مطلع على أسهم شركة (رابطة الكويت والخليج للنقل) وإفصاحا عن شركتي (لوجستيك) و(نور للاستثمار) بشأن دعاوى وأحكام. كما تابع هؤلاء إعلان شركة

وبنسبة ارتفاع 24ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر89 مليون سهم تمت عبر 3488 صفقة نقدية بقيمة 6ر9 مليون دينار (نحو 22,77 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول 7ر12 نقطة ليصل إلى مستوى 3ر5480 نقطة وبنسبة ارتفاع 2ر3 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر62 مليون سهم تمت عبر 2425 صفقة بقيمة 2ر24 مليون دينار (نحو 79,86 مليون دولار). وكانت شركات (كيميفك) و(كفيك)

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها الأسبوعية أمس الخميس على ارتفاع المؤشر العام 27ر12 نقطة ليبلغ مستوى 4ر5237 نقطة بنسبة ارتفاع 23ر0 في المئة. وبلغت كميات تداولات المؤشر 151.1 مليون سهم تمت من خلال 5913 صفقة نقدية بقيمة 31.17 مليار دينار كويتي (نحو 102.8 مليون دولار أمريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 4ر11 نقطة ليصل إلى مستوى 4794.8 نقطة